

بالانتقال اليه لئلا يدل على عدم الحمل بخلاف من حبلت في  
 الحيض اذ ليس الغالب انها لا تطهر كيف و الطهر هو الاغلب في  
 حق الامر والحاصل انما في الحيض عا البانجر الطهر لا يدل على البراءة  
 بخلاف تمامه وحينئذ قلنا تحقق التام الذي هو منشا الدلالة  
 له كما رابت في بعية الاول التي بها والمالم يوجد في بعض الثالث  
 ليدكتفي به وتقتضي الانتضا على تمامه فلهذه النكته الدقيقة  
 الطيغه التي حقيقت على المعترض نظر عالم فريسي الى المعنى و  
 بين الاول والثالث فله ما اغوصه على دقائق الشرع وما اعره  
 بمقاصد كلام الله فعلم ان من طلعت طاهرا او قد بقي من زمن  
 طهرها شي انقضت عدتها بالطعن في حيضة ثالثة بخلاف  
 من طلعت حايضا او قال لها انت طاهرة اخر طهرك فتقضي  
 عدتها بالطعن في حيضة رابعة و بخلاف من لم تحض ولم  
 تنفس اذا طلعت ثم حاضت او نفست في اثنا العدة بالاشهر  
 فلا يحسب زمن الملاقاة قر اذ لم يقع بين ريتين **وان كانت**  
 لا من زوات الحيض بان كانت **صغيرة او ايسة** من الحيض بان بلغت  
 سن الياس منه وهو اثنا وستين سنة على الاصح ولم تحض  
 اصلا وان ولدت ورات نفاسا ولا يجعلها النفاس من  
 زوات الاقر كما نقل ذلك الرازي في اخر العدة عن فتاوى المغيرة  
 ومشي عليه في الرخصة هنا حيث حكى نقل الرازي ثم قال حرم  
 المغيرة بهذا ولم يذكر الرازي هناك خلافه انتهى وهو قد جلت  
 قولنا السابق عند قول المصنف وهو الاطهار تبعنا شيخنا

او دما

او دما القاسم ووجب تصويرونا هنا تبعا له وغيره ايضا  
 او دما الحيض والنفاس بما اذا تقدم دم الحيض فليتامر او كانت  
 متغيرة **تعد بها ثلاثة اشهر** حلا لدية فان فرقت في اثنا شهر بعد  
 هلالان وبكمال المنكر من الرابع ثلاثين يوما ثم ان كان الباقي  
 في المتغيرة من خمسة عشر يوما حسب ذلك فالاستحالة على طهر  
 لا محالة واعتدت بعده بشهرين هلاليين والمراد بالاكثرين  
 ناكث كما نبه عليه بعض مشايخنا وهو ظاهر اذ لو لم يكن ما ذكره  
 لما كان يقع الطلاق مطابقا لاول الحيض واقله يوم وليلة فلا يكون  
 الباقي بعده قدرا قرا الطهر او خمسة عشر يوما فمما ذكره في الاصح  
 انه لا يجب ولا اعتبار به بل اعتد بعده بثلاثة اشهر هلالية  
 ولو حصل الياس في اثنا الاقر اعتدت بثلاثة اشهر ولا يجب  
 ما في شهر كما جزم به في الروض وعينه واعترضه شيخ مشايخنا  
 بان المنقول خلافه كما ذكره الشيخان بعد ذلك ونوزع بان  
 ما ذكره بعد في الاقر اوط الشبهة وما هنا في النكاح الصحيح والقر  
 يمكن فان النكاح الصحيح يحتاج له ما لا يحتاج لغيره فليتامر ولو  
 حاضت احدي المذكورات في الاشهر وجب عليها الرجوع الي  
 الاعتداد بثلاثة قروا وبعد تمام الاشهر فلا اثر له في حق غير  
 الاليسة وكذا في حقها ان نكحت والاوجب الرجوع الي الاقر  
**والشبهة** في معناها من انفسه فكما ما يفسخ او غيره **قبل الدعاء**  
**بها** اي قبل وطئها ولو في الدبر وقبل دخول منه المحترم ولو  
 بعد الخوة **بها العدة عليها** لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل